الأمم المتحدة

A/67/877

الجمعية العامة

Distr.: General
24 May 2013
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١٧١ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مذكرة الأمين العام المتعلقة بترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ (A/67/863). وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في تمويل البعثة المتكاملة، اجتمعت بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود كتابية وردت في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣.

معلومات أساسية

٢ - أنشأ مجلس الأمن بقراره ٢١٠٠ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي ستستوعب مكتب الأمم المتحدة في مالي وستتولى المسؤولية، اعتبارا من ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، عن أداء المهام المنوطة بالمكتب بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وقرر مجلس الأمن أيضا نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى البعثة المتكاملة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، حيث ستبدأ البعثة المتكاملة في تنفيذ ولايتها لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا وتتمثل في

240513 240513 13-34616 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ما يلي: (أ) تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد؛ و (ب) دعم تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية، بما يشمل الحوار السياسي الوطني والعملية الانتخابية؛ و (ج) حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة؛ و (د) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ و (هـ) دعم عمليات المساعدة الإنسانية؛ و (و) دعم المحافظة على التراث الثقافي؛ و (ز) دعم العدالة على الصعيدين الوطني والدولي. وقرر المجلس كذلك أن تشمل البعثة المتكاملة ٢٠٠ ١١ فرد من الأفراد العسكريين، و ٤٤٠ ١ فردا من أفراد الشرطة (انظر الفقرات من ٣ إلى ٨ من الوثيقة A/67/863).

٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، عملا بالفقرتين ٨ و ٩ من الجزء السادس من قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٦٤، سبق لها أن وافقت على طلب للإذن بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٢٠٠ ٦٩٠ ٨٣ دولار (صافيه ٩٠٠ ٩٢٠ ٨٢ دولار) للفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ من أجل تلبية الاحتياجات اللوجستية والبشرية الملحة المتصلة بإنشاء البعثة المتكاملة.

الموارد الإجمالية المقترحة وافتراضات التخطيط

٤ - من أجل تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة، يطلب الأمين العام سلطة التزام، تشمل أنصبة مقررة للفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ قدرها ٣٠٠ ٤٢٦ ٤٥٤ دولار، بما في ذلك مبلغ قدره ٢٠٠ ٦٩٠ ٨٣ دولار سبق أن أذنت به اللجنة الاستشارية. ويشمل المقترح الحالي احتياجات متعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة قدرها ٤٠٠ ٨٦٠ ١٣٣ دولار (تمثل ٣٦ في المائة)، واحتياجات متصلة بالموظفين المدنيين قدرها ٦٠٠ ٧٠٢ ٤٧ دولار (تمثل ١٣ في المائة)، وتكاليف تشغيلية تقديرية تبلغ ١٠٠ ١٧٣ ١٨٩ دولار (تمثل ٥١ في المائة) (انظر الفقرات من ١٧ إلى ٢٠ من الوثيقة A/67/863).

٥ - ويرد في الفقرتين ١١ و ١٢ من مذكرة الأمين العام أن مفهوم دعم البعثة يقوم على مبادئ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ويشمل استخداما واسع النطاق للمتعاقدين والقوات والدول الأعضاء لتقديم الخدمات؛ وهيكل دعم خفيف يركز على إدارة العقود؛ والاشتراك في موقع واحد بين الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة الذين سينشرون بشكل تدرجي في معسكرات نموذجية. ويرد أيضا أن مهام الدعم الإداري ستؤدَّى وستقدم المساعدة في ما يتعلق بالدعم اللوجستي بالتنسيق مع البعثات الأخرى، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومركز الخدمات العالمي للأمم المتحدة في برينديزي، بإيطاليا.

٦ - وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بالإنجازات المتوقعة للبعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولا يتوقع أن تعمل البعثة بكامل قدرتها التشغيلية أو ملاكها من الموظفين بحلول نهاية العام. وسيجري بدء البعثة بالتوازي مع الاضطلاع الفوري بالمهام التي صدر بها تكليف في قرار مجلس الأمن ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، والتي تشمل الدعم السياسي والمصالحة الوطنية؛ وإجراء مفاوضات بشأن كيدال وعمليات الأمم المتحدة؛ ورصد حقوق الإنسان وتقديم التقارير بشأنها على صعيد البلد؛ والتخطيط للانتقال من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية؛ وتقديم الدعم للأفراد النظاميين التابعين للبعثة اعتبارا من تاريخ نقل السلطة. وبهدف تيسير انتقال سلس، ستقدم البعثة المتكاملة أيضا المشورة إلى بعثة الدعم الدولية في مالي وستواصل المناقشات المتعلقة باتفاق مركز القوات مع سلطات مالي. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه اعتبارا من ١ تموز/يوليه، ستشرع البعثة المتكاملة في تنفيذ المهام المنوطة بها بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣)، التي تشمل تقديم الدعم من أجل بسط سلطة الدولة؛ وإصلاح القطاع الأمني؛ وإجراءات مكافحة الألغام؛ ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها؛ ودعم الانتخابات الرئاسية. وستركز البعثة أيضا على إنشاء الهياكل الأساسية التشغيلية اللازمة في باماكو، وغاو، وتومبكتو وبعد ذلك في كيدال.

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

٧ - يشمل المقترح المتعلق بالموارد الاحتياجات اللازمة لنشر ١٠ ٣٠٩ أفراد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، منهم ٩ ١٤١ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٢٠٦ أفراد من شرطة الأمم المتحدة و ٩٦٢ فردا من أفراد الشرطة المشكلة، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ومن المتوقع إلحاق أغلبية القوات والشرطة الحالية في بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية بتشكيلات أخرى مع نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة، المقرر إجراؤه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ (انظر الفقرات من ١٨ إلى ٢٣ من الوثيقة A/67/863).

٨ - ويشمل المقترح أيضا الاحتياجات اللازمة لاستقدام ١ ٣١٢ مدنيا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بما يشمل ٢٣ وظيفة في مقر الأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم للبعثة والرقابة عليها. ويشمل ملاك الموظفين المدنيين المقترح لكل من البعثة والمقر ٤١٥ موظفا دوليا، و ٦٤٧ موظفا وطنيا و ٢٥٠ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، وذلك بمعدل متوقع لشغل الوظائف قدره ٩٤٠ موظفا مدنيا للفترة. وفي ما يتعلق بالوظائف المطلوبة للمقر، تشير مذكرة الأمين العام إلى أنه من الضروري تخصيص موارد لتعزيز الأفرقة في مكتب العمليات (فريق العمليات المتكاملة)، ومكتب الشؤون العسكرية ومكتب سيادة

القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام، فضلا عن المهام المتعلقة باللوجستيات والموظفين والمالية والميزانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقوم بها إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية. ويقترح أيضا إنشاء قدرة تخطيطية مخصصة للبعثة المتكاملة داخل إدارة الدعم الميداني. ويشير الأمين العام إلى أنه بذلت جهود لاستيعاب مهام إضافية في إطار الملاك الوظيفي القائم، ولكن ستنجم عن كِبر حجم البعثة الجديدة طلبات عاجلة تفوق قدرة المستويات الحالية من الموارد المتاحة لتلك الإدارات في المقر (انظر الفقرات ١٣ و ٢٥ و ٣٢ من الوثيقة A/67/863).

٩ - وبعد الاستفسار عن مبرر الوظائف الـ ٢٣ المطلوبة للمقر، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الدعم يقدم للبعثة المتكاملة حاليا من جميع الجهات المعنية في إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام، وأن هذا النهج لا يمكن أن يستمر بدون التأثير على الدعم المقدم إلى البعثات الأخرى. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه نظرا لدورة التمويل التي تعمل البعثة المتكاملة في إطارها، فإنه لا يمكن الاستعانة بسهولة بحساب الدعم من أجل تغطية هذه الزيادة الطارئة في الاحتياجات. وذُكر أن هذه الوظائف ستستعرض في سياق ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مع وجود استثناء هو أن عدد الوظائف المطلوبة على أساس مستمر سيكون أقل بكثير من الوظائف الـ ٢٣ المطلوبة في سلطة الالتزام هذه.

١٠ - وترى اللجنة الاستشارية أن تقديم طلب سلطة التزام ليس هو الآلية المناسبة التي تطلب عن طريقها الوظائف في المقر من أجل دعم عمليات حفظ السلام، وأن ذلك يهدد بتقويض غرض وسير عمل آلية حساب الدعم في حد ذاتها. فطلب إنشاء وظائف من هذا القبيل ينبغي أن يدرج في مقترح حساب الدعم. وترى اللجنة أنه كان بإمكان الأمين العام أن يقدم إضافة لمقترح حساب الدعم بالتوازي مع الطلب الحالي المتعلق بسلطة التزام للبعثة المتكاملة.

١١ - وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام برر في الآونة الأخيرة الحفاظ على قدرة الدعم الحالية في إطار حساب الدعم، رغم إغلاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بهدف تغطية تكاليف الانتشار السريع في بيئات أخرى بعد انتهاء النزاع فيها (انظر الفقرة ١٠ من الوثيقة A/67/756). وبالنظر إلى هذا التبرير المتعلق بالحفاظ على مستويات الموارد في إطار حساب الدعم من أجل تلبية ما قد ينشأ من احتياجات لبيئات أخرى خارجة من النزاع، وبالنظر إلى أنه ستتاح بعض القدرات الإضافية داخل المقر نتيجة لإغلاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، فإن اللجنة تتساءل عن ضرورة إنشاء الوظائف الـ ٢٣ المطلوبة.

١٢ - وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بالاتجاه التاريخي لعدد الوظائف الممولة من حساب الدعم مقابل عدد بعثات حفظ السلام. وتشير البيانات إلى أنه رغم عدم حدوث تغير كبير في عدد البعثات من الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، إذ تراوحت ما بين ١٥ و ١٨ بعثة، زاد عدد الوظائف المعتمدة الممولة من حساب الدعم بشكل مطرد، من ٧٤٣ وظيفة/وظيفة مؤقتة معتمدة في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ما يقدر بحوالي ٤٠٣ ١ وظيفة/وظيفة مؤقتة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى تعليقاتها على الاتجاه التصاعدي لمستوى موارد حساب دعم عمليات حفظ السلام، وإلى استعراض أجراه الأمين العام للعلاقة بين مستوى قدرة الدعم المقدمة من خلال حساب الدعم والنطاق العام لأنشطة عمليات حفظ السلام (انظر الفقرتين ١٠ و ١١ من الوثيقة A/67/848).

التكاليف التشغيلية

١٣ - في إطار التكاليف التشغيلية، يشمل الاقتراح المرحلة الأولى من تشييد مقر البعثة وقاعدة لوجستية وثلاثة مكاتب إقليمية و ١٣ موقعا للأفرقة و ١٢ معسكرا لإقامة الأفراد النظاميين، وإدخال تحسينات على المطارات في كل من المكاتب الإقليمية الثلاثة (انظر A/67/863، الفقرة ١٥). وبعد الاستفسار، أُبلِغت اللجنة الاستشارية بالتكاليف التقديرية المفصلة للموارد المالية المطلوبة، بما في ذلك مبلغ ٥٠٠ ٠٠٩ ٥٧ دولار للمرافق والهياكل الأساسية. **ونظرا للعدد الكبير من مشاريع التشييد التي من المقرر تنفيذها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ترى اللجنة أن مقترح التشييد الحالي الخاص بهذه الفترة غير واقعي وتتساءل عن إمكانية تحقيقه في ذلك الإطار الزمني. ولذلك، تشجع اللجنة الأمين العام على أن يستعرض برنامج التشييد المقترح وأن يقدم خطة تشييد أكثر واقعية وقابلية للتحقيق في الميزانية المقترحة المقبلة للبعثة المتكاملة.**

١٤ - وينص الاقتراح أيضا على شراء المعدات المطلوبة في المرحلة الأولى، بما في ذلك اقتناء ٥٩٠ مركبة و ٢٨ مولدا كهربائيا و ٩٦٥ جهازا حاسوبيا، والنشر التدريجي لـ ٢٣ طائرة ثابتة الجناحين وطائرة مروحية (انظر A/67/863، الفقرة ١٦).

نمط إنفاق سلطة الالتزام

١٥ - بعد الاستفسار، أُبلِغت اللجنة الاستشارية بنمط الإنفاق الحالي لسلطة الالتزام المأذون بها سابقا وتبلغ ٢٠٠ ٦٩٠ ٨٣ دولار. وتبلغ النفقات التقريبية حتى الآن ٠,٩ مليون دولار، وستبلغ المصروفات المتوقعة الفورية خلال الأسابيع المقبلة ما يقرب من ٢٠,١ مليون دولار. **وتلاحظ اللجنة انخفاض نمط الإنفاق المتعلق بسلطة الالتزام المعتمدة سابقا.**

استنتاج

١٦ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في الفقرة ٣٣ من مذكرة الأمين العام (A/67/863). **وبمراعاة للحاجة الفورية إلى الموارد اللازمة لإنشاء البعثة المتكاملة، توصي اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات للفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٣٠٠ ٤٢٦ ٤٥٤ دولار، بما في ذلك مبلغ ٢٠٠ ٦٩٠ ٨٣ دولار سبق أن أذنت به اللجنة للفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. غير أنه في ضوء الملاحظات الواردة في الفقرات ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٥ أعلاه، توصي اللجنة بتخفيض نسبته ١٠ في المائة في الأنصبة المقررة لسلطة الالتزام للفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتشدد اللجنة على أن توصيتها بشأن سلطة الالتزام لا تخل بأي موقف قد تتخذه اللجنة بشأن الهيكل المقترح للوظائف وعددها ورتبها أو الموارد الأخرى المقترحة للبعثة في سياق مشاريع ميزانيتها.**